

مادة ١٢ - تلغى اللجنة المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وتحل محلها في جميع أعمالها ، الهيئة العامة للخدمات الحكومية .

كما ينقل إلى هذه الهيئة الاعتمادات الخاصة بقطاع الخدمة الحكومية بوزارة الخزانة والعمالون به الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٩١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٢٩ لسنة ١٩٧١

بتعيين عضو عامل بجمع اللغة العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مجمع اللغة العربية بالجمهورية العربية المتحدة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الأستاذ الشيخ محمد الحبيب بن الخوجه عميد كلية الزيتونة للشريعة وأصول الدين بالجمهورية التونسية ، عضوا تاملا بجمع اللغة العربية .

مادة ٢ - على وزير الثقافة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٩١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم .

(٣) الموافقة على مشروع الموازنة التقديرية السنوية والحسابات الختامية للهيئة .

(٤) تحديد الأجور والمصروفات والمقابل المادي لأنواع الخدمات التي تقوم بها الهيئة .

(٥) إنشاء فروع للهيئة بالمحافظات .

(٦) النظر في كل ما يري وزير الخزانة عرضة من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

مادة ٦ - يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها ويختص بتعيين مديري الإدارات بالهيئة ومديري فروعها بالمحافظات ويمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة في صلاتها بالأجهزة المختلفة وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراضها وله أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته .

مادة ٧ - يكون للهيئة موازنة خاصة تتكون مواردها من حصيلة الأجور والمصروفات والمقابل المادي الموضحة بالبند (٤) من المادة ٥ ومن الإعانات التي تمنحها لها الدولة ويقوم رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينيبه بإعداد الموازنة على أن يراعى في إعدادها الطبيعة الاقتصادية التي تتم بها أعمال الهيئة ، ويعرض المشروع على مجلس الإدارة للموافقة عليه وتقديمه إلى وزير الخزانة لاتخاذ اجراءات اعتماد الموازنة .

مادة ٨ - يجوز للهيئة أن تنشئ صناديق تمويل خاصة لكل فرع من فروع نشاطها أو تمسك حسابات منفصلة تثبت به موارد كل نشاط واستخداماته وعلى الأخص بالنسبة إلى الأراضى والمباني والسيارات طبقاً لنظام يعتمد عليه وزير الخزانة بناء على عرض مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٩ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولوزير الخزانة دعوة المجلس للانقضاء كلما رأى ضرورة ذلك ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٠ - يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات المجلس إلى وزير الخزانة لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي يلزم صدور قرار منه في شأنها .

مادة ١١ - للهيئة اتخاذ اجراءات التنفيذ المباشر ولها أن تقتضى حقوقها بطريق المحجز الإدارى .